بعد الطوارئ الصحية.. العودة العسيرة لدوران عجلة الاقتصاد

تيلكيل عربي - العدد 54 - من 29 ماي إلى 4 يونيو 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

وداعا اليوسفي..

قائد سفينة التناوب

بما لا تشتهي "جيوب المقاومة"

نم قرير العين

أخيرا ترجّل فارس المقاومة والتناوب التوافقي عبد الرحمان اليوسفي بعد مسار سياسي حافل، عزّ نظيره.

عاش "السي عبد الرحمان" العمر على طوله وعرضه في التفكير والتخطيط والتنفيذ دون كلل أو ملل.

شغلته أولا شؤون بلاده وهي تقع تحت براثن الاستعمار، فشمّر عن ساعد الجد، ولم يكتف بالتوجيه، بل عمل على تزويد المقاومين بالسلاح، وناهض المحتل بوجه مكشوف.

ومنذ بداية الاستقلال، كان وجها معارضا شرسا ضد التراجع عن مكتسبات انتزاع الاستقلال وعودة الملك الشرعي للعرش، وعاش في المنافي طويلا. ولم يهدأ له بال وانخرط في عمل حزبه في الخارج، إلى أن عاد للبلاد، وخلف الراحل عبد الرحيم بوعبيد على رأس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وطبع الحزب والبلاد في فترة التسعينات من القرن الماضي، التي توجها بقيادة حكومة التناوب التوافقي، التي ساهمت في الانتقال السلس لتولي العرش.

في المقابل، وجد اليوسفي صعوبة في المساهمة في الانتقال الديمقراطي، والارتقاء بالتناوب، من توافقي إلى ديمقراطي، وآل الأمر إلى حكومة إدريس جطو، بـ"خروج عن المنهجية الديمقراطية"، على حد تغبيره، لكنه حافظ على بقاء حزبه فيها، ومضى معتزلا السياسة، وإن ظل متابعا لهمومها.

مات اليوسفي قرير العين بقيامه بما أملاه عليه ضميره وما أملته عليه وطنيته.

عاش رجل دولة ومات على ذلك. شهد الاستعمار والاستقلال، وعاش في عهود الملوك الثلاثة، فاعلا سياسيا كبيرا، وقاد حزبه وشهد ما آلت إليه أحواله، لكنه مات قرير العين بقيامه بما أملاه عليه ضميره وما أملته عليه وطنيته.

رحمك الله وخلد ذكرك... ■

وداعا اليوسفي..

قائد سفينة التناوب بما لا تشتهي "جيوب المقاومة"

نعى صباح الجمعة 29 ماي، رئيس الحكومة سعد الدين العثماني الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، الذي التحق بالرفيق الأعلى في الصباح ذاته، واصفا من سبقه إلى منصبه بـ"القائد السياسي والوطني".

تيلكيل عربي

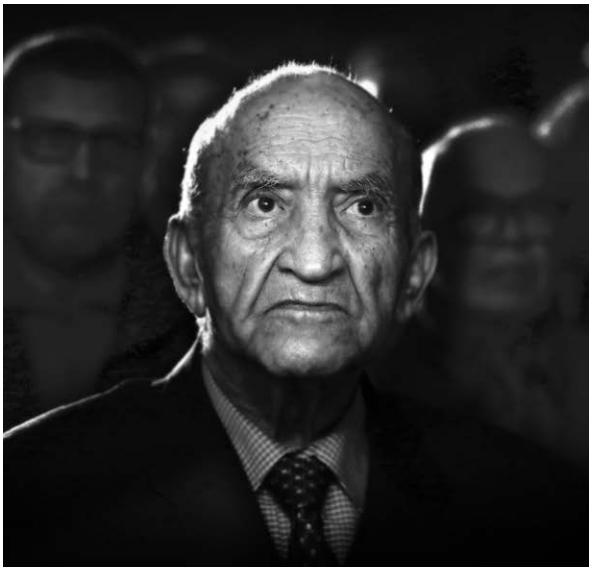

الراحل عبد الرحمان اليوسفي.

لم يكن اليوسفي فحسب الوزير الأول لحكومة "التناوب التوافقي" التي طبعت نهاية عهد الملك الراحل الحسن الثاني وبداية عهد الملك محمد السادس، فهو من القادة الكبار للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، وصانع كثير من أمجادها، وأحد قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قبل أن الإعلان عن المؤتمر الاستثنائي وميلاد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويصبح الرجل الثاني، بعد الكاتب الأول عبد الرحيم بوعبيد، قبل أن يخلفه بعد رحيله، ويقود مسلسلا عسيرا من المعارضة والحوار مع الحكم، توج بتأسيس حكومة التناوب التوافقي.

ما بين ميلاده في 8 مارس 1924 ووفاته يوم 29 ماي 2020، يمتد مسار طويل لرجل طبع تاريخ المغرب بالقوة وبالفعل، ترتسم كثير من تفاصيله في مذكراته "أحاديث في ما جرى- شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة".

خروج عن الصمت عبر "تيلكيل"

كان الفقيد عبد الرحمان اليوسفي قد خرج، عبر "تيلكيل" عن امتناعه عن محاورة وسائل الإعلام، ليخوض في حصيلة حكومة التناوب التي ترأسها بين عهدي الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس، وأيضا بالنسبة إلى علاقته مع الملك الراحل وخلفه. في ذلك الحوار، الذي نشر في صيف 2019، عاد الكاتب الأول السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى لحظة إعلان وفاة الملك الراحل وتوقيع البيعة لخلفه الملك محمد السادس، قبل أن يفصل في علاقته مع الملكين، خصوصا مع الملك الحالي الذي أوقف تجربة حكومة التناوب في 2002.

فعن يوم 23 يوليوز 1999، حين توفي الملك الراحل الحسن الثاني وتم توقيع البيعة لولي العهد الأمير سيدي محمد بن الحسن، قال الراحل اليوسفي "كان يوما امتحن فيه المغرب مؤسساتيا وشعبيا وإنسانيا. فُقدان ملك عظيم، من حجم الحسن الثاني، ومبايعة ملك واعد بالأمل، من قيمة الملك محمد السادس، شكل لحظة ليعيد العالم اكتشاف معدن المغاربة".

وأضاف "لقد نجح المغرب والمغاربة في ذلك الامتحان الصعب، من خلال شكل البيعة وحجم الجنازة، ثم سلاسة انتقال الملك. تلك هي الدروس التي بقيت خالدة أمام التاريخ".

وعن إعادة تعيينه وزيرا أول وتكليف الملك محمد السادس بتشكيل الحكومة الجديدة في 26 شتنبر 2000، أعيد، قال في الحوار ذاته "كان تجديدا للمشروع والعهد الذي التزمنا به مع والده رحمه الله. وكان اللقاء ترجمة لما

«

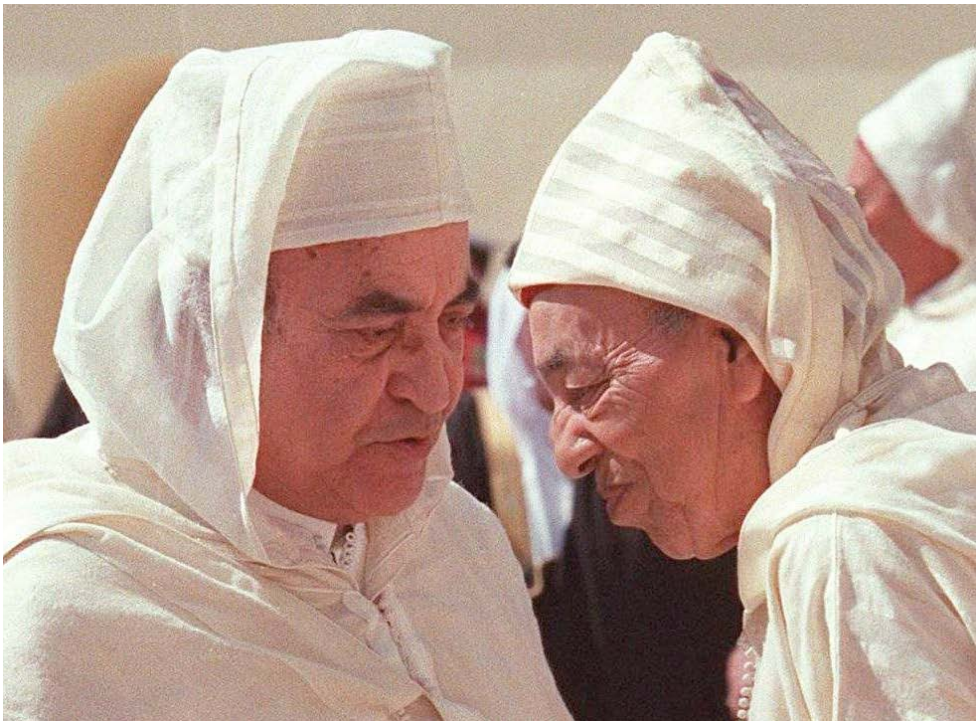

الراحلان الحسن الثاني واليوسفي خلال فترة التناوب التوافقي.

« سبق وقلته في أحد حواراتي مع الصحافة الفرنسية 'الملك الشاب سيفاجؤكم إيجابيا'، وكذلك كان، فجلالته ملك إصلاحي كبير".
وعن أحسن وأصعب قرارين اتخذتهما، أجاب اليوسفي بأن "التاريخ هو الذي يحكم على التجارب السياسية والتدبيرية".
وزاد "الأساسي بالنسبة إلي أننا قمنا بما قمنا به بنزاهة ومسؤولية وراحة ضمير، مستحضرين دوما خدمة وطننا ودعم مشروع جلالة الملك الإصلاحي. لكنني أعتبر ترسيم الشفافية في الصفقات وإصلاح نظام المالية العمومية والتقليص من البطالة ومن ثقل الدين الخارجي وفاتورة الدين الداخلي، وتحويل الخوصصة إلى آلية للتنمية سمحت بخلق صندوق الحسن الثاني للتنمية الذي مول المشاريع المهيكلة الكبرى ببلادنا خلال 20 سنة الماضية، ووضع الأسس للحماية الاجتماعية والحماية الصحية، ومأسسة الحوار الاجتماعي، هي من الملفات الصعبة التي نجحنا في حكومة التناوب في تدبيرها بشكل موفق. لقد خلقنا الأمل في الإصلاح، مثلما صالحنا المغاربة ومؤسسات الدولة مع منظومة حقوق الإنسان في كافة أبعادها"، مشددا على أن "التاريخ هو الذي يحكم على التجارب السياسية والتدبيرية".
وبالنسبة إلى كيفية كان التواصل بينه وبين الملك محمد السادس طيلة مدة ولايته وكيفية تجربة ممارسة السلطة إلى جانب الملك، رد اليوسفي أن "التواصل كان مؤسساتيا منتظما، وكان التواصل إنسانيا رفيعا وساميا ومحترما". وأضاف "الأسلوب هو الرجل، وجلالة الملك هيأ بشكل مثالي لممارسة دوره الدستوري والوطني والتاريخي بشكل رفيع، يترجم فعليا رسوخ تقاليد ممارسة مسؤولية السلطة بالمؤسسة الملكية بالمغرب". وعن شخصية الملك محمد السادس، قال الراحل "هو ملك القرن 21، هذا أمر لا شك فيه أبدا. وجلالته، الممتلك لرؤية واضحة ورصينة ومتكاملة، حول المشروع المجتمعي الإصلاحي والحداثي والمؤسساتي للمغرب اليوم، يكتب في التاريخ بصمته الخاصة كملك يُعتبر قائدا وطنيا وإقليميا وقاريا بما تفرضه تحديات القرن 21"، وخلص على هذا المستوى إلى أن "الملك محمد السادس هو ملك القرن 21، هذا أمر لا شك فيه أبدا".
وبالنسبة إلى أقوى لحظة في ولايته وأصعب لحظاته، قال "أقوى لحظة حين زارني جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وأنا بالمستشفى بالرباط، كانت لحظة مثقلة بحمولات إنسانية وسياسية كبيرة بالنسبة إلي. وأصعب لحظة يوم وفاة جلالته أسابيع قليلة بعد تلك الزيارة. كانت لحظة امتحان دقيقة، بالنسبة لي، سياسيا وإنسانيا، فنحن ننتمي إلى نفس الجيل الوطني والسياسي".
وحول علاقته بالملك محمد السادس بعد 2002، أكد أنها "بقيت علاقة تقدير واحترام كبيرين"، وأوضح "جلالته يشملني دوما بعطفه ورعايته وأنا ممنون له عاليا. وتشرفت باستقباله لي في مناسبات عامة وخاصة، وسعدت بزيارته لي أثناء اجتيازي محنة المرض بالمستشفى، فيما أعتبر إشراف جلالته شخصيا على تدشين شارع يحمل اسمي بمدينتي طنجة أرفع وسام من جلالته لي".

مذكرات طال انتظارها

بعد مسيرة طويلة في الحياة السياسية، وكشاهد على فترات متقلبة من تاريخ المغرب، وبين ترحاله من معارض للسلطة إلى وزير بين كنفها، باح عبد الرحمان اليوسفي في مذكراته، التي نشرت في عيد ميلاده الرابع والتسعين (8 مارس 2018)، بفصول حياته، منذ بداياته الأولى في بيته بطنجة، وصولا إلى اعتزاله السياسة وتواريه عن الأنظار.
وتوزعت فصول المذكرات بين طفولة اليوسفي بمدينة طنجة، ومراهقته وانخراطه في المقاومة المغربية في أربعينيات القرن الماضي. بالإضافة إلى فصول يحكيها الزعيم السياسي عن المهدي بنبركة وعن معارضته السياسية والانقلاب على الحكم، وكذا علاقته بالجزائر وما يعرفه عن اغتيال عمر بنجلون، »

فضلا عن كواليس تقلده السلطة في ما عرف بالتناوب، الذي ختم به اليوسفي مساره السياسي في سنة 2003.

وكانت "تيلكيل" قد حصلت على مذكرات اليوسفي المعنونة بـ"أحاديث في ما جرى"، قبل نشرها بين دفتي كتاب، واطلعت على أهم المحطات التي رسمت تاريخ المغرب السياسي، من خلال ما عاشه الرجل وحكاه لامبارك بودرقة الذي عايش اليوسفي وجمع أهم رسائله وحواراته.

يقول بودرقة في مقدمة الكتاب أنه طالما حاول إقناع اليوسفي بتدوين سيرته، خصوصا أدواره ومواقفه في الحركة الوطنية، وفي المقاومة وفي جيش التحرير، وكذلك في "ما شهدته بلادنا من أحداث جسام بعد استقلالها". ويضيف كاتب المذكرات أن اليوسفي كان يقابل إلحاحه بصمت، أو بابتسامة عريضة "تحمل كل المعاني والتأويلات". رفيق الزعيم أكد ما سبق أن قاله الأخضر الابراهيمي في حق اليوسفي بأنه "يلوي لسانه سبع مرات قبل أن يتكلم". لهذا يقول بودرقة، إنه شرع في تجميع وتوثيق ما يتصل من إنتاجات اليوسفي، وهي "غزيرة ومتنوعة موصولة، بماضيها ومنفتحة على مستقبلها". وتتمحور في الفكر والسياسة، على "مستوى حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية والدستورية، وصولا إلى تحمل المسؤوليات الأولى في قيادة حزبه وعلى مستوى رئاسة السلطة التنفيذية".

بعد الانتهاء من التجميع الذي بلغ فيه بودرقة 1000 صفحة من التراث الفكري والسياسي للرجل، على مدى 20 سنة، استغل الكاتب عودة اليوسفي من سفره من اليونان في سنة 2017، وسلمه هذه الأوراق، "فشعر اليوسفي حينها، بأهمية المادة"، يضيف بودرقة. في مقدمة المذكرات، يستحضر الكاتب ما قام به اليوسفي حين دحض بعض المغالطات التي كتبت عنه؛ من بينها ما حكاه عبد الكريم الخطيب الذي قال في وقت سابق إن اليوسفي حظي بإقامة خاصة إثر اعتقاله على خلفية أحداث 1963، بخلاف رفاقه الذين سيقوا إلى معتقلات درب مولاي الشريف. اليوسفي كذّب ما قاله الخطيب عنه، وأضاف أنه كان كبقية المعتقلين، تعرضوا للتعذيب ورأى وجه جلاّديه بدار "المقري"، قبل نقلهم إلى سجن القنيطرة ليحكم عليه بـ15 سنة سجنا.

من جهة أخرى، وارتباطا بتقلد زمام السلطة في فترة التناوب لا سيما بعد وفاة الحسن الثاني، يحكي اليوسفي في مذكراته عن كواليس توليه الحكومة، وكيف تلقى خبر إعفائه من منصب الوزير الأول ليعين بدلا عنه إدريس جطو.

حسرة على "مغرب آخر"

في مذكراته، عاد عبد الرحمان اليوسفي إلى فترات هامة من تاريخ المغرب سياسيا واجتماعيا؛ من أهمها ما عايشه مع بعض الشخصيات السياسية التي طبعت مغرب ما قبل الاستقلال وما بعده؛ كعلال الفاسي، المهدي بن بركة، الفقيه البصري، وكذلك ولي العهد آنذاك مولاي الحسن.

قال اليوسفي إنه كان، كبقية المعتقلين، تعرض للتعذيب ورأى وجه جلاديه بدار "المقري"، قبل نقلهم إلى سجن القنيطرة.

شهادة اليوسفي، ليست بالطبع كبقية مئات من خبروا المراحل الأولى لاستقلال المغرب، اليوسفي كان من قيادات المقاومة الذين أسسوا حزب الاستقلال، بحيث أنشأ أول فرع للحزب بمدينة طنجة.

يتذكر اليوسفي في مذكراته أن "الخلافات" داخل حزب الاستقلال كانت منذ الأربعينيات، إذ أن القاعدة التنظيمية لحزب الاستقلال شهدت "تحولا نوعيا، بحيث انضم لصفوفه العمال والصناع والتجار والصغار"، لكن ورغم ذلك، ظلت القيادة "تميل إلى الانغلاق على نفسها"، وفق تعبير اليوسفي. الوحيد من القيادات الحزبية، آنذاك، الذي لم يكن ينظر إلى تلك التحولات بعين الرضا هو علال الفاسي، بحسب ما يتذكر اليوسفي. الأخير يضيف أن سلطات الحماية عندما نفت محمد الخامس، حاولت فصل القيادات الوطنية عن الشعب. ولحسن الحظ، يقول اليوسفي، فالقيادات الشابة والجديدة التي أفرزتها التنظيمات الجديدة لحزب الاستقلال، هي التي أطلقت شرارة المقاومة. هكذا "أصبحت القواعد هي التي تقود الحزب وليس القيادة المحافظة"، بحسب المذكرات.

اعتبر اليوسفي أن القيادة المحافظة لحزب لاستقلال، مع البدايات الأولى لاستقلال المغرب، لم تكن "تفطن إلى ضرورة تطوير المؤسسات وتجديدها، لكن العناصر الشابة، كالمهدي بن بركة والفقيه البصري وغيرهما حاولوا تصحيح هذا الخطأ، وبدعم معنوي من علال الفاسي". اليوسفي في مذكراته يلقي بلومه على القيادة المحافظة (أي أحمد بلافريج، وغيره)، لكونها أغلقت أبواب اللجنة التنفيذية في وجه الوجود الشابة في الحزب.

يضيف اليوسفي أنه بعد هذا الحدث، أي "عدم الانفتاح"، جاءت مبادرة المهدي بن بركة لتأسيس لجنة سياسية مكونة من تلك العناصر الشابة، تروم إعادة تنظيم الحزب بعقد مؤتمرات جهوية، عرفت بالجامعات المستقلة لحزب الاستقلال، أو ما سيعرف بحركة 25 يناير 1959.

بعد شهرين من هذا التاريخ، سيتم تشكيل تنظيم جديد سيحمل اسم الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال، بشكل قانوني ويقع مقره بالدار البيضاء، وبقيادة تضم كلا من محمد البصري، المهدي بن بركة، عبد الرحمان اليوسفي، محمد بالمختار والحسين أحجي.

اليوسفي يتذكر أن قيادة حزب الاستقلال "المحافظة" رفعت دعوى قضائية ضد هذا التنظيم "اليافع" لاستغلاله نفس تسمية حزب الاستقلال. مما سيضطر رفاق اليوسفي إلى تأسيس "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" في ما بعد.

اليوسفي اعترف في هذه المذكرات، أن تفكيرا عميقا ظل يخالجه طيلة العقود المنصرمة، يخص انشقاق حزب الاستقلال؛ وهو أنه "لو ساعدت الظروف ليتعرف كل من علال الفاسي والمهدي بن بركة على بعضهما، ولو تمكن كل منهما من اكتشاف الآخر، من خلال الحوار والنقاش السياسي والفكري، وبواسطة العمل اليومي والنشاط التنظيمي، لما حصل يوما الانفصال داخل حزب الاستقلال"، بحسب المذكرات.

اليوسفي يذهب أبعد من ذلك ليقول: "لو تمكن كل من الأمير الحسن وعلال الفاسي والمهدي بن بركة ومحمد البصري من بناء جسور التواصل فيما بينهم، والتفكير في تصور بناء مشترك ما بعد الاستقلال، لتمكن المغاربة من تفادي عديد من المنعرجات التي أخرت مسيرتنا، ولعشنا مغربا آخر غير الذي نعيشه".

في "أحاديث في ما جرى"، كشف اليوسفي كيف تم تعيينه كوزير أول في حكومة التناوب التوافقي من طرف الملك الراحل الحسن الثاني، وكيف أدى قسم القرآن لتحمل مسؤوليته الجديدة، بالإضافة إلى حديثه عن إعفاء الملك محمد السادس له في سنة 2002. عن ذلك اليوم يقول اليوسفي: "مع بداية 1998، اتصل بي وزير المالية آنذاك السيد ادريس جطو، وأخبرني أن الملك الحسن الثاني هو الذي كلفه بلقائي، وأنه جاء بعد العرض الذي قدمه جطو للملك حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة للمغرب وآفاق المستقبل التي تنتظر بلدنا".

اليوسفي يضيف أن جطو أخبره أن الملك "اضطر لإلغاء مسلسل التناوب الذي أطلق سنة 1994، لإيمانه بأن التناوب الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا مع من كانوا في المعارضة طيلة العقود الماضية، وبالضبط مع شخص عبد الرحمان اليوسفي".

يقول اليوسفي في مذكراته: "طلب مني صاحب الجلالة أن آخذ الوقت الكافي لتشكيل الحكومة وعبر لي عن استعداده للقاء معي كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وقبل وداعه ونحن واقفان في مكتبه، اقترح علي جلالته أن نلتزم معا أمام القرآن الكريم الموجود على مكتبه". ويضيف اليوسفي أن الملك تلا قسما حينها "على أن نعمل معا لمصلحة البلاد وأن نقدم الدعم لبعضنا البعض"، فردده بعده. عن هذا القسم "القرآني" يضيف الزعيم السياسي: "كان هذا القسم بمثابة عهد التزمنا به لخدمة البلاد والعباد، بكل تفان وإخلاص. كان قسما فعليا، بشأن التعاضد سويا لفائدة حاضر ومستقبل المغرب. أما القسم الرسمي بروتوكوليا كما تقتضيه تقاليد التنصيب الرسمي، فقد أديته يوم التنصيب مع كافة الوزراء الجدد".

جيوب المقاومة

وعندما قاد الراحل حكومة التناوب، اعترضت طريقه "جيوب المقاومة"، وفي مذكراته يكشف ما يقصده بهذه الجيوب، وكيف حاولت عرقلة عمل حكومته.

فقد اعتبر اليوسفي أنه من الصعب تصوير هذه الجيوب تصويرا دقيقا، لكن الجميع يدرك أن من تمكن من بناء مصالح أثناء العهود السابقة، أو لا يزال، ويرى في التجديد والتغيير تهديدا لمركزه الاقتصادي أو مركزه السياسي سيكون منخرطا في بنية هذه الجيوب. وفي مذكرات اليوسفي نقرأ: "الواضح أن المصالح المتراكمة لا بد أن تجعل نوعا من البشر يستفيد من هذا الإرث، فنحن لا نستغرب أن تلك الجيوب موجودة، ولها أثر سياسي ، واشتغلت ووضعت كل العراقيل، لكنها لم تفلح في افشال تجربة التناوب التوافقي".

اليوسفي، ذكر في هذا الصدد بتاريخ وزارة الداخلية في المغرب، وماضيها في تزوير الانتخابات، وقال "إن إدريس البصري كان يهيمن على "أم الوزارات"، التي كانت لها اليد الطولى في تزوير الانتخابات وفي صنع أحزاب إدارية قبل أي استحقاق لتحتل المراتب الأولى فيه". وأضاف "عندما اقترح علي المرحوم الملك الحسن الثاني، الاحتفاظ بإدريس البصري كوزير للداخلية في حكومة التناوب التوافقي لأن مجلس الأمن كان ينوي إجراء استفتاء في أقاليمنا الجنوبية سنة 1998، ولكونه كان ماسكا بهذا الملف لأزيد من 15 سنة، فضلت أن يكون ضمن الطاقم الحكومي، بدل أن يلتحق بالديوان الملكي ويصبح إذاك في موقع

اليوسفي عندما كان وزيرا أول وإلى جانبه إدريس البصري.

لن يتردد في استغلاله من أجل وضع عراقيل من شأنها تعقيد الاتصال بجلالة الملك، وبالتالي عرقلة النشاط الحكومي".

وزاد متحدثا عن الراحل إدريس البصري: "كان قراري أن بقاءه داخل التشكيلة الحكومية، يمنحنا فرصة أكثر لمواجهة أي محاولة من شأنها التأثير على البرنامج الحكومي، وهذا ما حصل فعلا، بحيث لم يعد يقوم بنفس الدور الأساسي والرئيسي الذي كان يعتقد أنه الوحيد القادر على إنجازه"، مضيفا أنه في الحكومات السابقة لم يكن الوزير الأول يتجرأ على افتتاح أشغال أي مجلس حكومي إلا بعد وصول وزير الداخلية، ونفس الأمر كان ينطبق على باقي المؤسسات والمجالس كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كان عضوا فيه، كانوا ينتظرونه بالساعات الى حين وصوله لافتتاح أشغال الجلسة". وختم حديثه عن البصري قائلا: "رغم التعليمات التي أصدرت إليه من طرف جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، بعد تعييني وزيرا أولا، بواجب الدعم من أجل إنجاح هذه التجربة، إلا أنه، وكما يقال، الطبع يغلب التطبع".

اليوسفي في مكتبه بمقر الوزارة الأولى.

إعفاء "سري"

بعد وفاة الحسن الثاني، وبمجرد الإعلان عن نتائج الانتخابات التي حصل فيها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على المرتبة الأولى، وأدت إلى تجربة التناوب التوافقي، يتذكر اليوسفي هذه المرحلة ويقول: "التقيت صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكان حاضرا أيضا في هذا اللقاء مستشاره المرحوم عبد العزيز مزيان بلفقيه، وعرضت على صاحب الجلالة تقديم استقالتي من الوزارة الأولى، حتى يتمكن من تعيين الوزير الأول الذي سيتولى تدبر المرحلة القادمة، لأن جلالته يعلم رغبتي في إعفاء من الاستمرار في تحمل هذه المسؤولية. غير أن جلالته فضل عدم تقديم الاستقالة حاليا".

ظل اليوسفي على رأس الوزارة الأولى، إلى غاية سنة 2002، وفي 9 أكتوبر من نفس السنة، ترأس الملك محمد السادس مجلسا وزاريا بمدينة مراكش، وكان آخر مجلس وزاري لحكومة التناوب التوافقي.

وروى إدريس جطو لكاتب مذكرات اليوسفي، مبارك بودرقة، أنه كان مع عبد الرحمان في قاعة الانتظار بالقصر الملكي، "توجه اليوسفي ليستقبله الملك، وعند خروجه، كان مبتسما كالعادة، سلمت عليه وطلبت منه إذا كان بالإمكان انتظاري للعودة إلى الرباط، كباقي أعضاء الحكومة على متن نفس الطائرة". ويضيف كاتب مذكرات اليوسفي: "أثناء استقبال الملك لليوسفي أخبره بأنه سيعين جطو وزيرا أول".

وعن هذا الإعفاء يتذكر اليوسفي أن الملك قال له: "في العديد من المرات أعربت عن رغبتك في إعفائك من هذه المسؤولية ، نظرا لظروفك الصحية، وقد قررت تعيين ادريس جطو على رأس الوزارة الأولى".

يضيف اليوسفي: "شكرت جلالته على تلبية هذه الرغبة، وأعربت له أن الدستور الحالي (1996) يمنحه حق تعيين من يشاء كوزير أول، ولكن المنهجية الديمقراطية تقضي بتعيين الوزير الأول من الحزب الذي احتل المرتبة الأولى في عدد المقاعد البرلمانية ، كما أسفرت عنها الانتخابات التشريعية الأخيرة وهو حزب الاتحاد". بعد هذا اللقاء، التقى اليوسفي بكافة الوزراء بمطار مراكش، وامتطوا الطائرة ووصلوا إلى الرباط، وودع الجميع دون أن يخبر أيا منهم باسم الوزير الأول الجديد المعين، أي اسم إدريس جطو.

"قوة الأمم في تصالحها مع ماضيها"

وبعد أن نشرت "تيلكيل" كثيرا من تفاصيل الكتاب، تم التقديم الرسمي للمذكرات يوم 8 مارس 2018.ووسط جمهور من سياسيين وأكاديميين غصت به قاعة مسرح محمد الخامس بالرباط، وألقى عبد الرحمان اليوسفي كلمة بالمناسبة.

اليوسفي إلى جانب الملك محمد السادس عندما أطلق اسمه على أحد الشوارع بمسقط رأسه طنجة.

« اليوسفي الذي كان لا يتحدث إلا نادرا قال "إن مناسبة لقائنا للتقديم الرسمي للأجزاء الثلاثة من الكتب التي تجشم الأخ مبارك بودرقة عناء الإشراف عليها بدعم من الإخوة الأوفياء التي تتضمن في جزئها شذرات من مذكراتي وسيرتي، هي فرصة لنجدد العهد بيننا جميعا، وأيضا لنذكر بعضنا بالقيم الوطنية التي شكلت الأساس الصلب لكل الدروس النضالية التي أبدعتها أجيال من المغاربة في الدولة والمجتمع منذ تأسيس الحركة الوطنية في الثلاثين من القرن الماضي وهي القيم التي لاتزال تشكل السماد الخصب لإتمام مشروع بناء مغرب الغد، مغرب الحريات والديمقراطية وبناء المؤسسات وحماية الوحدة الترابية بقيادة الملك محمد السادس".

وأضاف الراحل "إن ما تضمنته الأجزاء الثلاثة للكتاب هو بعض من خلاصات تجربة سياسية شاء قدري أن أكون طرفا فيها من مواقع متعددة سواء في زمن مقاومة الاستعمار، أو مرحلة البناء بعد الاستقلال، أو من موقع المعارضة، أو من موقع المشاركة في الحكومة"، مبرزا أن مادتها تشكل جزءا من إرث مغربي نعتز أننا جميعا نمتلكه عنوانا لثورة حضارية صنعتها أجيال مغربية متلاحقة، وأنها ستكون بلا شك مجالا لأهل الاختصاص من علماء التاريخ، وعلماء السياسة، وعلماء القانون مثلما ستشكل مادة لتأويلات وتفسيرات إعلامية متعددة". من جهة أخرى، دعا اليوسفي إلى التصالح مع الماضي والحاضر واستلهام الدروس لبناء المستقبل، وقال "إن رسالتي أوجهها للأجيال الجديدة التي نعرف مقدار شغفها بتاريخ وطنها ومقدار شغفها بمستقبل بلادنا، وأنا موقن أنها تعلم جيدا أن قوة الأمم قد ظلت كامنة في تصالحها مع ماضيها وحاضرها، وفي حسن قراءاتها لذلك الماضي، وذلك الحاضر حتى يسهل عليها بناء المستقبل بأكبر قدر من النجاح والتقدم".

وتابع "لا أبالغ إذا قلت إنها ستحسن صنع ذلك المستقبل مادامت مستوعبة لكل دروس وقيم ماضينا وحاضرنا، قيم الوطنية والوفاء والبدر والعطاء، المنتصرة للحوار بدل العنف والتوافق بدل الاستبداد بالرأي". ■

اليوسفي: رسالتي أوجهها للأجيال الجديدة التي نعرف مقدار شغفها بتاريخ وطنها ومقدار شغفها بمستقبل بلادنا.

اجتماع سابق للجنة اليقظة الاقتصادية برئاسة وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون.

بعد الطوارئ الصحية..

العودة العسيرة لدوران عجلة الاقتصاد

شرعت مجموعة من القطاعات في استئناف نشاطها الإنتاجي والتجاري والخدماتي قبل يوم الـ10 من يونيو 2020، تاريخ انتهاء فرض حالة الطوارئ الصحية في مرحلتها الثالثة. عودة لا تعني بالضرورة رفع الحجر على جيوب ملايين الأسر التي فقدت دخلها أو قل بسبب تفشي جائحة فيروس "كورونا". ولا يعني ذلك أيضاً دخول مرحلة التعافي، كما تخبر بذلك الخطط وخرائط الطريق والدلائل العلمية التي أعدتها كل وزارة لرسم معالم إعادة تدوير عجلة الاقتصاد ومن يدور في فلكها. "تيلكيل عربي" استقى أراء مجموعة من المهنيين والفاعلين الاقتصاديين والنقابات بشأن أوضاع ما بعد رفع الحجر الصحي. كما بحث لدى الوزارات عن ما أعدته بشأن فئات اجتماعية، سوف ينتهي الحجر الصحي ولن ينتهي معه الحجر على مصدر معيشها، خلال الأشهر القليلة المقبلة.

أحمد مدياني

هل تستطيع الدولة الدفع باستعادة القدرة الشرائية للمواطنين لعافيتها؟ وكيف ستنقذ الآلاف من ضياع مناصب شغلهم؟ وماذا عن القطاعات غير المهيكلة أو التي توفر فرص شغل غير مباشرة؟ كيف تخطط لإنقاذ من يعملون في القطاع السياحي المرتبط أساساً بإعادة فتح الحدود الجوية والبحرية؟ وهل يستطيع الطلب الداخلي تعويض بعض من خسائر السياحة؟ وماذا عن العقار، القطاع الذي يوفر آلاف مناصب الشغل ودخل في ركود بسبب الجائحة، ما عمق من الأزمة التي كان يواجهها؟ وماذا عن التجارة ومهنيي النقل وأرباب المقاهي والمطاعم؟ أسئلة وأخرى يجيب عنها "تيلكيل عربي" في هذا الملف على لسان من يعيشون يوميات واقع ينذر بأزمة ستطول إلى نهاية العام الجاري، وسترخي بظلالها على العام المقبل.

فقدان مناصب الشغل.. وقطاع خاص هش

تسببت جائحة فيروس "كورونا" في فقدان وتعليق آلاف مناصب الشغل في القطاع الخاص، فضلاً عن تجميد مباريات التوظيف في القطاع العام، وتقليص مدخول الأجراء الذين وجد عدد كبير منهم أنفسهم أمام إكراه انتظار تعويض قدره 2000 درهماً من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل ميلودي مخارق قال، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، عن تقييم نقابته لتداعيات جائحة "كورونا" المستجد على الأوضاع المعيشية للمغاربة، إن "مجال الشغل والطبقة العاملة المغربية، بصفة خاصة، يعيشان أوضاعا جد صعبة على ضوء هذه الجائحة الوبائية، ويمكن أن أقول إن المستخدمين في القطاع الخاص سوف يؤدون الثمن غاليا". مخاريق لم يكن متفائلا في حديثه، واعتبر أن الأزمة سوف تطول ولو بعد أشهر، ولا يمكن، بحسبه، أن تنتهي برفع حالة الطوارئ الصحية وإعادة تدوير عجلة الإنتاج. وكشف المتحدث ذاته أن الاتحاد المغربي للشغل أحصى "طرد ما يفوق عن 690 ألف أجير وأجيرة من القطاع الخاص، خلال فترة الحجر الصحي". وأضاف: "لنا أن نتخيل فقط هذا العدد من المطرودين كم يعيل من أسرة. زيادة على كل هذا، هناك من بقي في عمله ولكن تقلص أجره بسبب تقليص ساعات العمل أو العمل بالتناوب".

في المقابل، أوضح وزير الشغل والإدماج المهني محمد أمكراز، حين طرح عليه "تيلكيل عربي" رقم الذين "فصلوا" عن العمل خلال فترة الحجر الصحي، كما جاء على لسان الأمين العام لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، أن "هذا الرقم مبالغ فيه، ولا يمكن تأكيده من طرف الوزارة". وتابع الوزير أن "عدد الذين توقفوا عن الشغل بسبب الجائحة أكبر بكثير، ولكن هناك اتفاق مع المقاولات التي توقفت عن العمل، بأن تعيد كل هؤلاء إلى وظائفهم بمجرد استعادة عافيتها، واستئناف نشاطها الاقتصادي والإنتاجي أو الخدماتي والتجاري". وبخصوص هذا الجانب، صرح القيادي النقابي ميلودي مخاريق أن "النقابات اتفقت مع رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على ضرورة عدم اعتبار من فقدوا شغلهم بسبب الجائحة مطرودين من العمل، بل فقط توقفوا استثنائيا عنه، وبعد فترة يجب إعادتهم إلى وظائفهم". وعن وجود ردود فعل إيجابية بهذا الخصوص، رد مخاريق: "رغم هذا الاتفاق مع رئيس الحكومة، إلا أننا لا نتوقع أن يكون هناك رد فعل إيجابي من طرف أرباب المقاولات".

وتطرق الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل إلى المقترحات التي جاء بها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، مؤخراً، ومن بينها تأجيل الزيادة في الحد الأدنى للأجر والمطالبة بتخفيض الأجور في كل المقاولات، سواء كانت مربحة أو غير مربحة، بنسب تصل إلى 50 في المائة، ووصف هذه المقترحات بأنها "غير معقولة".

وشدد المتحدث ذاته على ضرورة أن "تعمل الحكومة في إطار سياسة الحفاظ على مناصب الشغل، والقطع مع استغلال هذه الجائحة للتخلص من العمال، خاصة أن المقاولات شرعت في استهداف الذين يستفيدون من الأقدمية والحقوق الاجتماعية والأجور اللائقة، واستبدالهم بعد رفع الحجر الصحي بأجراء بعقود عمل محدودة".

وانتقد مخاريق أيضاً ما طالب به الاتحاد العام لمقاولات المغرب وسماه "البطالة الجزئية"، «

الآلة الإنتاجية عادت للاشتغال وإن كان ذلك ببطء.

وعاب على نقابة "الباطورنا"، أنها "طرحت هذا المطلب بدون التشاور مع النقابات بخصوصه"، وزاد قائلا "نحن نمثل أكبر عدد من المستخدمين في القطاع الخاص، وسوف نواجه كل ما يمس استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستخدمين".

في السياق ذاته، طرح وزير الشغل والإدماج المهني محمد أمكراز أن "النسيج الاقتصادي المغربي يتشكل من المقاولات الصغرى والمتوسطة بنسبة 95 في المائة، وعدد منها يواجه صعوبات كثيرة بسبب الجائحة وتوقف النشاط الاقتصادي".

وأضاف: "حقوق المستخدمين لا يمكن القفز عليها، لذلك أقرت الحكومة مجموعة من الإجراءات لصالح المقاولات والأجراء من أجل عدم فقدان مناصب الشغل، وتعويض من فقدوها مؤقتا، بالإضافة إلى مساعدة المقاولات على الاستمرار من خلال قروض 'ضمان أكسيجين'". ولم يخف الوزير أمكراز، في حديثه لـ"تيلكيل عربي"، أن الخروج من الوضع الاقتصادي الصعب ليس بالأمر السهل بعد رفع حالة الطوارئ الصحية، لكن الأكيد، بحسبه، هو أن "الحكومة سوف تعمل من خلال القانون المالي التعديلي على تصحيح الأوضاع، وعلى رأس سلم الأوليات فيه، هو فرض الشغل وضمان استمراره في عدد من القطاعات، فضلاً عن خلق فرص شغل أخرى". من جانبه، يرى مخاريق أن الوضع لا يمكن تجاوزه دون "مساعدة المقاولات على استعادة نشاطها والحفاظ على الاقتصاد الوطني، لكن، في الوقت ذاته، على الحكومة وأرباب العمل التحلي بروح المواطنة. نحن نعيش اليوم الاستغلال بأبشع صوره، ويجب أن نتجاوز وضعية المواجهة في العلاقات المهنية، ونعتمد أساسا على الحوار والتفاوض والاستشارة".

وفي ما يخص القانون المالي، شدد مخاريق على أن نقابته، حين لقائها برئيس الحكومة، يوم الجمعة 29 ماي، سترفض أي مساس بأجور الموظفين ومناصب الشغل في القانون المالية التعديلي، كما ستدفع بتعديل ميزانيات التسيير، بحذف كل ما وصفه بـ"مصاريف البذخ التي يستفيد منها كبار الموظفين".

سيجد قطاع العقار صعوبات للعودة للاشتغال قبل شتنبر المقبل.

قطاع العقار.. عمالة "مغتربة" وإقلاع بطيء

من بين القطاعات التي تضرر العاملون فيها بشكل كبير، بسبب تفشي جائحة فيروس "كورونا" المستجد، قطاع العقار، والذي استمر في العمل حسب معطيات موثوقة، حصل عليها "تيلكيل عربي"، من وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وكشف مصدر مسؤول من الوزارة أنه تم تحضير مخطط للإقلاع في القطاع، لكن التعافي من تبعات تفشي جائحة فيروس "كورونا" لن يكون بالأمر السهل، وسوف تستمر انعكاساته على العاملين في القطاع إلى غاية شهر شتنبر المقبل. المصدر ذاته أوضح أن الوزارة عقدت اجتماعا مع المسؤولين في شركة "العمران"، يوم الخميس 28 ماي، بحكم أن الأخيرة تمسك بـ85 في المائة من الأوراش العقارية العمومية، وتم الاتفاق على عودة النشاط في القطاع تدريجيا بعد الـ10 من شهر يونيو المقبل، أي الموعد الرسمي المعلن لانتهاء فترة حالة الطوارئ الصحية. وشدد مصدر "تيلكيل عربي" من وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على أن عودة نشاط القطاع العقاري سوف تصل إلى نسب متفاوتة حسب الجهات، مقارنة مع الفترات السابقة، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل.

وتابع المصدر ذاته: "عودة نشاط القطاع العقاري سوف حسب المناطق ومدى انتشار الفيروس فيها؛ أي من خلال التدبير الجهوي. مثلا مدينة الدار البيضاء، لن يعود فيها النشاط كما كان، ولن يتجاوز فيها نسبة الـ40 في المائة من مجموع الأوراش العقارية المفتوحة أو المبرمجة".

وأضاف: "وضعنا خطة عمل تمتد إلى غاية شهر شتنبر المقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار فترة عيد الأضحى، الذي سوف يأتي في شهر غشت، ونعرف أن هذه الفترة تتميز بعطلة طويلة

تمتد لأسبوعين أو أكثر بحكم محلات سكن العاملين في القطاع وظروفهم الاجتماعية".

وطرح مصدر "تيلكيل عربي" مشكل التنقل إلى أوراش البناء، رغم صدور دورية وزير الداخلية التي سهلت هذا الأمر. وأوضح في هذا الصدد: "الوزارة تواصلت مع وزارة الداخلية لتسهيل عملية نقل عمال البناء، خاصة أن عدداً كبيرا منهم يقيمون في مدن بعيدة عن أوراش البناء. وسوف نعمل على كراء حافلات مع احترام إجراءات السلامة، على أن لا تتجاوز نسبة نقلهم إلى حيث يعملون 50 في المائة من مجموع الموارد البشرية، مقارنة بالأوضاع العادية". كما طرح أيضا، "إكراه السكن الجماعي وسط أوراش البناء، لأنها قد تكون مصدرا لتسجيل بؤر وبائية".

وعن الظروف الاجتماعية ودخل عمال البناء، أوضح مصدر "تيلكيل عربي" أن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة تعي جيدا أن القطاع فيه ما هو غير مهيكل بشكل كبير، لذلك استفاد عدد كبير من عمال البناء من الدعم الموجه من صندوق الجائحة". وأشار المصدر ذاته إلى أن الوزارة، وفي إطار مواكبة المهنيين من أجل ضمان الاستمرارية واستئناف الأشغال في قطاع البناء والعقار، أصدرت، بتشاور مع مجموع مهنيي القطاع، دليلا متعلقا بتدبير مخاطر انتشار "كوفيد-19" في أماكن العمل بقطاع السكن والبناء. بالإضافة إلى "إصدار الوزيرة نزهة بوشارب لرسالة دورية تحت عدد 209 بتاريخ 12 ماي 2020، إلى مديري الوكالات الحضرية الخاضعة لوصايتها، بخصوص إعادة دراسة المشاريع العالقة التي كانت موضوع طلبات لرخص التعمير".

ومن بين أهم ما أوردته الدورية، حسب المصدر ذاته، "جرد مجموع المشاريع العالقة، وخاصة تلك الخاضعة لمسطرة المشاريع الكبرى، وإعادة دراستها قبل متم شهر يوليوز 2020، وذلك بحضور المهنيين المعنيين وفي إطار من التنسيق والتعاون المحكم بين كل الأطراف المتدخلة في هذا الميدان، مع وجوب الاقتصار على الملاحظات الجوهرية".

بين مطرقة الحجر وسندان المأذونيات

رغم استمرار التنقل بين المدن وحاجة المغاربة لسيارات الأجرة، تضرر القطاع، بدوره، إلى حد كبير من التدابير التي رافقت تطبيق حالة الطوارئ الصحية.

عبد الرحيم الهراس، رئيس جمعية "كرامة لسائقي التاكسيات"، صرح لـ"تيلكيل عربي"، أن أزمة مهنيي النقل مركبة، ولا يمكن تجاوزها رغم الخروج من الحجر الصحي.

وأوضح المتحدث ذاته أن "الشق الأول من الأزمة، يتمثل في السائق الذي يشتغل عند الغير. هذه الفئة تراجع مدخولها إلى حد كبير، بل عشنا مع حالات يرثى لها".

وقدم رئيس جمعية "كرامة لسائقي التاكسيات"، مثلا بـ"زملاء له تعرضوا للطرد من منازل الكراء بسبب انعدام المدخول. منهم من تدخلنا بمساعدة من رجال السلطة لكي يبقوا في المنازل التي يكترونها، وآخرون تدخلنا لأجلهم لتوفير قوت يومهم".

من جهة أخرى، يضيف عبد الرحيم الهراس، هناك ملاك سيارات الأجرة، هؤلاء، بحسبه، ملزمون بـ"تأدية مصاريف التأمين ومستحقات ملاك المأذونيات التي تراكمت عليهم لمدة ثلاثة أشهر، فضلا عن مصاريف صيانة السيارات". وعن وجود تواصل بينهم وبين السلطات الوصية على القطاع، قال رئيس جمعية "كرامة لسائقي التاكسيات"، إنه "لحدود الساعة هناك وعود من ولاية جهة الرباط-سلا-القنيطرة، فقط، بأن تتكلف هي بالتواصل مع أصحاب مأذونيات النقل لتسهيل تأدية مستحقاتهم". وأشار المتحدث ذاته إلى أن "أغلبية المهنيين لم يستفيدوا من تعويضات صندوق الجائحة".

"قطاع السياحة آخر ما سوف يتم استئناف العمل فيه، ومن المتوقع أن لا يستعيد نشاطه قبل بداية شهر يوليوز".

وعن واقع استئناف نشاطهم بعد انتهاء حالة الطوارئ الصحية، صرح رئيس جمعية "كرامة لسائقي التاكسيات" أن "المدن المغربية مرتبطة بحجم الرواج فيها، والقدرة الشرائية للمواطنين". وقدم مثالا بمدينة الرباط، وقال، في هذا الصدد: "مثلا في العاصمة، يشتغل سائقو سيارات الأجرة بالدرجة الأولى مع من يقصدون الإدارات العمومية والمدارس والسفارات، وهذه المجالات سوف يكون الطلب عليها قليل إلى منعدم حتى شهر شتنبر، لذلك نتوقع أن وضع قطاع سيارات الأجرة لن يتحسن حتى حلول الدخول الاجتماعي المقبل".

كما تطرق رئيس جمعية "كرامة لسائقي التاكسيات" إلى الأزمة في القطاع السياحي، واعتبر أن الأخير له انعكاس مباشر على قوت يومهم، بالإضافة إلى التنقل بين المدن.

وشدد على أن مدن مراكش وطنجة وأكادير خاصة، "لن تتحسن فيها أوضاع مهنيي سيارات الأجرة إن لم تتحسن أوضاع النقل السياحي، وهذا الأمر مرتبط بفتح المجال الجوي بين المغرب وباقي الدول الأخرى".

القطاع السياحي.. "آخر الهموم"

حسب ما استقاه "تيلكيل عربي" من وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، فإن عودة النشاط التدريجي للقطاع لن تكون قبل شهر يوليوز المقبل. وقال مصدر مسؤول من الوزارة إن القطاع مرتبط، إلى حد كبير، بـ"إعادة فتح الحدود الجوية والبحرية، لأن الحجوزات تتم قبل 3 أشهر من تاريخ استقبال السياح الأجانب، وطبعاً هذا الأمر مرتبط بقرار سيادي". مصدر "تيلكيل عربي" قال، بعبارة مباشرة، إن "قطاع السياحة آخر ما سوف يتم استئناف العمل فيه، ومن المتوقع أن لا يستعيد نشاطه قبل بداية شهر يوليوز، وهذا الأمر يجب أن يتم الاشتغال عليه بتنسيق تام مع وزارة الصحة".

أرباب المقاهي يرفضون الفتح الفوري لتسليم الطلبات المحمولة فقط.

وأوضح أن هناك "إكراهات مرتبطة بتوفير السلامة الصحية داخل المنشآت الفندقية، لتشمل المسابح والمصاعد والغرف والمطاعم وأيضا الموارد البشرية".

كما شدد مصدر "تيلكيل عربي" على أن "مقترحات الوزارة يجب أن يتم التعامل معها من طرف المهنيين في القطاع بناء على التزامات موقعة وليس بوعود فقط".

ولم يخف المصدر من وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي أن 50 في المائة من الموارد البشرية، التي تشغل اليوم في القطاع السياحي، تدخل ضمن خانة القطاع غير المهيكل، خاصة في ما يتعلق بالصناعة التقليدية والمرشدين السياحيين".

"تيلكيل عربي" طرح على الوزارة خطتها لإنقاذ 550 ألف منصب شغل مباشر، بالإضافة إلى مناصب الشغل غير المباشرة، ومدى قدرة الطلب الداخلي على تجاوز الأزمة.

وكان الجواب أن "الاعتماد بالدرجة الأولى على السوق الداخلية مهم، ولكن هذا الأمر مرتبط بالقدرة الشرائية للمواطن المغربي الذي تضرر كثيرا بسبب الجائحة، ولا يجب أن ننتظر أن يصرف على قضاء عطلته في فندق".

رشيد دهماز، رئيس المجلس الجهوي للسياحة بأكادير، وصف، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، الوضعية التي يعيشها القطاع السياحي بـ"الكارثية". وأضاف "المغرب اتخذ إجراءات سيادية في بداية الجائحة، تؤكد الحرص أولاً على سلامة وصحة المواطنين، لكن كان يجب علينا أن نشتغل، بالموازاة مع ذلك، على كيفية الخروج من الأزمة".

وشدد المتحدث ذاته على أن "عودة انتعاش القطاع السياحي ليست قريبة".

لكن ماذا عن التعويل على المغاربة لإنقاذ القطاع؟ السؤال يجيب عنه رئيس المجلس الجهوي للسياحة بأكادير بالقول: "السياحة الداخلية لا يمكن التعويل عليها، لأن محركها ضعيف جداً، وتؤثر فيها ثقافة المجتمع المغربي مع السياحة والسفر وقدرته الشرائية وجدول العطل وتوفر مجموعة من العوامل، أهمها النقل". وبخصوص قرب استئناف النشاط السياحي، بعد انتهاء فترة حالة الطوارئ الصحية، كشف المتحدث ذاته في حديثه لـ"تيلكيل عربي" أن "هناك فنادق في أكادير سوف تفتح يوم الـ11 من يونيو المقبل، وذلك باستخدام 15 في المائة من طاقتها الاستيعابية، وهناك أخرى سوف تفتح بـ5 في المائة فقط، لأن عددا منها تشتغل مع السياح الأجانب بالدرجة الأولى".

هل سيتم الفتح في غياب إعلان عن بروتوكول صحي ووقائي صادر عن الوزارة الوصية إلى حدود اللحظة؟ حسب رئيس المجلس الجهوي للسياحة بأكادير، فإنه، بخصوص هذا الشق "لن نخترع فيه العجلة. يمكن فقط الاعتماد على تجارب دول أخرى، وهي متوفرة اليوم، وسوف نعتمد على توصيات وزارة الصحة التي نعمل بها في جميع القطاعات".

واعتبر رشيد دهماز أن "المشكل في المغرب هو عدم التوفر على لجان تراقب كل هذا بشكل مسبق، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قبل 'كوفيد-19' كان القطاع السياحي منهكا".

وتطرق رئيس المجلس الجهوي للسياحة بأكادير، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، إلى دور الأبناك، وشدد على أن الأخيرة يجب أن "تتضامن مع المستثمرين عبر تسهيل الولوج للقروض وتشجيع القطاعات الاقتصادية".

وبخصوص الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على العاملين في القطاع السياحي، ومتى يترقبون انحصارها، أوضح المتحدث ذاته أن "إعادة النشاط السياحي إلى وضع ما قبل الجائحة يحتاج وقتاً طويلاً".

وفسر ذلك بالقول: "إذا اشتغلنا جيداً، لأننا لسنا وحدنا والمنافسة سوف تكون أشرس بعد جائحة فيروس كورونا، لأننا اخترنا أن ننطلق ببطء على خلاف الدول التي تنافسنا. سوف تبقى مسألة عودة النشاط السياحي مرتبطة بحركة السفر، خاصة عبر الطيران. ما يمكن أن أقوله، حسب التوقعات، إننا سوف نستعيد النشاط في القطاع خلال فصل الخريف المقبل، بنسبة تتراوح ما بين 40 إلى 60 في المائة، يعني خلال الفترة ما بين فاتح نونبر

والـ30 أبريل من العام 2021. أما المردود العادي للقطاع قبل الجائحة، فلا يمكن استعادته سوى خلال فصل الخريف من عام 2022".وأشار رئيس المجلس الجهوي للسياحة بأكادير إلى وضعهم لخارطة طريق، تتضمن توصيات وإجراءات لاستعادة عافية القطاع السياحي تمتد لـ10 سنوات".

وعن ردود فعل الوزارة حولها، أجاب المتحدث ذاته: "أتواصل مع الوزيرة نادية فتاح العلوي دائما، وهي تعمل معنا ليل نهار على عودة القطاع إلى نشاطه وتدافع عنه".

وبالعودة إلى المعطيات التي حصل عليها "تيلكيل عربي" من وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، ينتظر أن "يكون الأسبوع المقبل حاسماً في الاختيارات التي سوف تنهجها الدولة بخصوص القطاع والمستثمرين والعاملين فيه".

التجارة.. خوف من استمرار الركود

يوم الـ15 من شهر ماي الجاري، بعث "اتحاد التجار"، الذي يضم في عضويته أكبر الأسواق التجارية في المغرب، وهي: "اتحاد التجار والمستوردين كراج علال" و"اتحاد تجار ومهنيي درب عمر" و"جمعية وفاق القريعة للتجار والصناع أصحاب الخدمات"، بمذكرة إلى لجنة اليقظة الاقتصادية، تتضمن "32 مقترحاً عمليا من أجل الخروج التدريجي والآمن من الحجر الصحي والركود التجاري".

عزيز بونو، أحد المسؤولين في الاتحاد، صرح، لـ"تيلكيل عربي"، أن "الحركة التجارية لن تعود بشكل طبيعي بعد رفع إجراءات الحجر الصحي، وسوف تستمر فئات متضررة من انعكاسات حالة الطوارئ الصحية".

وأضاف المتحدث ذاته أنهم "تواصلوا مع المسؤولين في لجنة اليقظة والوزارة المعنية في التجارة والداخلية والاقتصاد والمالية، لتقديم مقترحاتهم بشأن عودة الحركة التجارية في الأسواق المغربية". وشدد عزيز بونو على أن "هناك عددا كبيرا من التجار المتضررين، لأن التجارة تعتمد على الرواج والقدرة الشرائية للمواطنين التي تضررت بسبب الجائحة بشكل مؤكد". كما أشار إلى أن "المعاملات التجارية فيها أربعة أنواع، وهي: عبر الشيكات أو النقد أو ديون الثقة أو عن طريق الكمبيالات، وهذه الوسائل يتم التعامل بوساطتها بمنطق المرونة، لكن، اليوم، يصعب جداً الاستمرار في نفس الوضع. التجار المقسطون لم يعودوا يتوفرون على سيولة لتغطية مصاريف اقتناء البضائع".

وذهب المتحدث ذاته حد القول بأن "الحد الأدنى لشراء السلع والاستثمار فيها وترويجها وتقسيطها نزل إلى حدود 10 آلاف درهم".

وبخصوص استفادتهم من الديون التي أحدثتها الدولة عن طريق 'ضمان أكسجين'"، أجاب المسؤول في "اتحاد التجار" أنهم "يرفضون نسبة 4 في المائة التي فرضت".

وبخصوص أوضاع الذين يشتغلون لحساب التجار، أوضح المتحدث ذاته أنه "بالنسبة لهم كجمعية في بداية الحجر الصحي، ومن أجل تأدية رواتب من يشتغلون مع التجار وعدم تركهم عرضة لانقطاع مصدر الرزق، أعطينا توجيها بأداء أجورهم. صراحة هناك من التزم بهذا التوجيه، وآخرون رفضوا بعقلية الأجر مقابل العمل". وأضاف أن "هناك مستخدمين استفادوا من تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو صندوق الجائحة، لكن نسبتهم قليلة، و50 في المائة من الذين يشتغلون في الأسواق الكبرى لمدينة الدارالبيضاء عادوا إلى العيش في مسقط رأسهم، واليوم حتى إن عاد النشاط التجاري هناك صعوبات في تنقلهم إلى حيث كانوا يعملون".

واعتبر المتحدث ذاته أن أفضل الحلول اليوم هي: "تبسيط المساطر الإدارية والجمركية، وأيضاً مساعدة التجار بالتقسيط، لأن الأسواق في الدارالبيضاء مرتبطة بالأسواق الصغيرة في كل مدن المغرب".

"تيلكيل عربي" طرح على عزيز بونو إشكالية انعكاسات جائحة فيروس "كورونا" على السلع القادمة من الصين، وخاصة وأنها تشكل نسبة كبيرة من ما يتم تداوله في الأسواق المغربية، وأوضح، في هذا الصدد، أن "الاستمرار في استيراد مجموعة من المواد من الصين هو فعلاً مشكل حقيقي. في الوضع العادي، كان من الصعب إداريا استيراد السلع من الصين، وهذه الأخيرة بدورها أجرت مجموعة من التغييرات بسبب 'كورونا'، وأكيد سوف نحتاج وقتاً لعودة الأمور إلى سابق عهدها، ونتوقع أن يكون هناك

الركود باد للعيان بدرب عمر بالعاصمة الاقتصادية.

عجز في توفير السلع سوف يمتد لستة أشهر".

وبالعودة إلى مذكرة "اتحاد التجار" في الأسواق الكبرى المذكورة، من بين أهم ما تم اقتراحه لإنقاذ قطاع يشغل الآلاف من المغاربة، بشكل مباشر وغير مباشر، بل تؤثر الأسواق التي يمثلونها على الحركة التجارية في الحركة بالمدن وتعد مصدر دخل للأسر فيها، ما يلي:

-تدخل الدولة لإيجاد حل لشح السيولة في الدورة الاقتصادي،

- تمديد آجال القانون المتعلق بالتصريح وإيداع السيولة المالية لدى الأبناك التي جاء بها قانون المالية 2020، مع إعفاء تام من أداء الضريبة عنها، وذلك لتمكين التجار والمهنيين والمواطنين من ضخ السيولة باطمئنان في الدورة الاقتصادي،

- إطلاق خطة دعم محددة لفائدة القطاعات التجارية الأكثر تضررا،

- إحداث خط ائتمان لنفقات التسيير بالنسبة للتجار المتضررين، قابلة للاسترداد في آجال لا تقل عن سنتين وبدون فائدة. وذلك من أجل تغطية نفقات التسيير وتغطية أجور المستخدمين وسداد مستحقات المومنين،

- دعوة البنوك التشاركية للانخراط في برامج دعم قطاع التجارة، نظرا لخصوصياته الاجتماعية وحمولته الثقافية،

- احتساب الضرائب الجزافية كالضريبة على النظافة والضريبة المهنية وفق أيام الاشتغال وخصم الفترة المطابقة للحجر الصحي،

- تعليق استخلاص الضرائب والجبايات الجماعية أو إعادة جدولتها بدون فوائد،

- الإعفاء من رسوم استغلال الملك العمومي خلال فترة الحجر الصحي.

كما اقترح الاتحاد أنه، موازاة مع الرفع التدريجي للحجر الصحي، يتعين "التفكير في آليات للحفاظ على الحد الأدنى من الطلب الداخلي والقدرة الشرائية من خلال إجراءات لتشجيع الاستهلاك الوطن. وإعادة النظر في تصنيف تجار التقسيط ضمن القطاع غير المهيكل والفئات الهشة. بالإضافة إلى تقليص عدد الأجراء داخل المحلات التجارية، موازاة مع إحداث آلية لدعم أجور الأجراء المسرحين".

وتضمنت مقترحات تجار أكبر الأسواق التجارية بالمغرب أيضا:

- الانطلاقة التدريجية للأنشطة الاقتصادية حسب التوزيع الجغرافي محليا وجهويا،

- تعميم قرار الفتح حسب الأنشطة الاقتصادية، وذلك لتفادي الازدحام داخل الأسواق مع تحديد مواقيت الفتح والإغلاق حسب الأسواق،

- إحداث نظام موحد للتشوير والتوجيه والإرشاد داخل القيساريات والأسواق والممرات لتيسير التنقل والولوج والتبضع،

- وجوب تفعيل دور الجمعيات وممثلي التجار في ما يخص الامتثال لمعايير الوقاية والسلامة الصحية،

- التنسيق مع مصالح المقاطعات فيما يخص تحديد فترات للتعقيم خلال اليوم،

"أزمة ما بعد رفع الحجر متداخلة في كل القطاعات، ولا يمكن أن يستعيد قطاع نشاطه دون أن يكون الآخر في وضع مستقر".

- عدم الجمع بين أوقات البيع والشراء مع أوقات التموين والتخزين،

- عدم عرض السلع والبضائع أمام المحلات والأرصفة الضيقة حرصا على مرونة المرور،

- تثبيت حواجز الوقاية بين التجار والزبائن وخدمة الزبون، حسب الطاقة الاستيعابية للمحل، مع مراعاة المسافة القانونية للتباعد الاجتماعي،

- إمكانية إحداث دفتر للتحملات يحدد الشروط الصحية والوقائية والتنظيمية والتزامات التجار أثناء ممارسة التجارة، وذلك حسب خصوصيات كل قطاع مهني،

- منع ولوج الأطفال والشيوخ إلى الأسواق في مرحلة أولية،

- الترويج إعلاميا لأهمية التجارة الإلكترونية وإعطاء ضمانات من طرف الدولة لاعتمادها كنمط للمعاملات التجارية.

المقاهي والمطاعم.. "استئناف مع وقف التنفيذ"

توفر المقاهي والمطاعم، بدورها، مصدر رزق لآلاف العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر، وهؤلاء سوف تستمر أزمتهم بعد رفع الحجر الصحي، حسب أرباب القطاع. يوم الخميس 28 ماي، أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي أنه بإمكان أرباب المقاهي والمطاعم استئناف أنشطتهم الخدماتية، ابتداء من يوم الجمعة 29 ماي، شريطة الاقتصار على تسليم الطلبات المحمولة وخدمات التوصيل إلى الزبناء. لكن هل سوف يساعد هذا الإجراء في التخفيف من انعكاسات الإغلاق بسبب الجائحة، منذ شهر مارس الماضي؟

سؤال يجيب عنه نور الدين حراق، رئيس "الجمعية الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم بالمغرب"، والذي شدد، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، على أن "هذا القرار لن يسمح بتجاوز الأزمة التي يمر منها القطاع، خاصة وأنه سيشمل فقط عدداً محدوداً من المقاهي والمطاعم التي يمكن أن توفر خدمة نقل طلبات إلى زبنائها، أما العدد الكبير منها فتعتمد على تقديم الطلبات في عين المكان".

رئيس "الجمعية الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم بالمغرب" اعتبر أن القطاع يحتاج بدوره إلى "التفاتة من طرف الحكومة، لأنه يشغل الآلاف من المغاربة". ولا يمكن، من وجهة نظره، "القفز على قرابة ثلاثة أشهر من إغلاق محلاتهم، والتراكم الذي خلفه القرار على مستوى مستحقات الكراء والمصاريف العالقة بذمتهم لصالح الموردين والديون".

واعتبر المتحدث ذاته بدوره، أن أزمة ما بعد رفع الحجر الصحي متداخلة في كل القطاعات، ولا يمكن أن يقلع قطاع أو يستعيد نشاطه دون أن يكون الآخر في وضع مستقر، سواء على المستوى الاقتصادي لمن يستثمرون فيه أو على مستوى الاستقرار الاجتماعي للمستخدمين.■

وقف انعقاد دورات مجالس الجماعات..

هل خرقت وزارة الداخلية القانون؟

أصدرت وزارة الداخلية، في 22 أبريل 2020، دورية تدعو فيها ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات إلى إحاطة رؤساء المجالس الجماعية وأعضائها علما بتعذر انعقاد دورة شهر ماي في ظل التدابير المتخذة من لدن السلطات العمومية لمواجهة انتشار فيروس "كورونا" المستجد. فهل من حقها ذلك؟

الشرقي لحرش

وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت خلال فترة الطوارئ الصحية.

دعت دورية وزارة الداخلية المجالس الجماعية إلى إرجاء دراسة القضايا المستعجلة إلى دورات استثنائية يمكن عقدها عند الاقتضاء بعد الإعلان عن رفع حالة الطوارئ الصحية.

وقد استندت وزارة الداخلية في دوريتها، على المادة 3 من المرسوم بقانون، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

وتنص المادة 3 من المرسوم بقانون المذكور على أنه "على الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تقوم الحكومة، خلال فترة إعلان حالة الطوارئ باتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها هذه الحالة، وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم"، لكن هذه التدابير المتخذة، بحسب نفس المادة ،لا تحول دون ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية، وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين.

كما أصدرت وزارة الداخلية دورية أخرى في 26 من ماي تؤكد فيها تعذر انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات للسبب نفسه.

وإذا كانت وزارة الداخلية قد استندت على المرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، فإن عددا من رؤساء الجماعات والسياسيين رأوا في دوريتها تجاوزا للدستور وللقانون التنظيمي 113.14، المتعلق بالجماعات الذي نص في المادة 33 منه على أن "المجلس الجماعي يعقد دوراته العادية وجوبا في الأسبوع الأول من أشهر فبراير وماي وأكتوبر".

تعطيل للديمقراطية المحلية أم حماية للأمن العام؟

محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، اعتبر، في اتصال مع "تيلكيل عربي"، أن قرار وزارة الداخلية ليس في محله، فهو يزيد من تبخيس العمل السياسي،

«

ويعطل الديمقراطية المحلية. وقال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية "كان يمكن أن تعقد دوراتها، سواء عن بعد، أو عبر الاقتصار على حضور عدد قليل من المستشارين، مشيرا في هذا الصدد إلى أن باقي المؤسسات الدستورية كالبرلمان لم توقف عملها.

ويرى بنعبد الله أن قرار وزارة الداخلية يأتي في سياق عدم الإشراك الرسمي للمجالس الجماعية وإبراز عملها في عملية مواجهة جائحة "كورونا"، وهذا الأمر يعطي، حسبه، صورة مغلوطة مفادها أنه ليس هناك عمل للسياسيين وللمنتخبات والمنتخبين، رغم أن عددا منهم يقومون بعمل هائل لدعم المواطنات والمواطنين خلال هذه الجائحة، ويخصصون جزءا كبيرا من ميزانيات الجماعات لتقديم الدعم للأسر في مختلف أنحاء المغرب".

مقابل ذلك، يرى عبد اللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، في اتصال مع "تيلكيل عربي"، أن وزارة الداخلية فعلت صلاحياتها باعتبارها "القطاع الوصي" على الجماعات الترابية، معتبرا أن من مسؤوليتها حفظ الأمن والنظام العام.

ويرى وهبي أن القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات لا يمنحها إمكانية عقد دوراتها عن بعد، مما يستدعي تعديل القانون ليتلاءم مع حالة الطوارئ الصحية.

هل تم خرق الدستور؟

من جهته، يرى عبد الله بوانو، عمدة مدينة مكناس، والنائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، أن "دورية وزارة الداخلية تخرق القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، استنادا إلى قانون عادي. الشيء لا يستقيم، إذ أن القانون التنظيمي هو مكمل للدستور، ولا يمكن لقانون عادي أن يوقفه، كما أن الدستور في الفصل 136 نص على مبدأ التدبير الحر".

ويرى بوانو أن هناك صيغا أخرى يمكن اللجوء إليها، من قبيل إيقاف انعقاد مجالس الجماعات بدورية لوزارة الداخلية، إذ يمكن أن تنعقد عن بعد، أو يتم تأجيلها من طرف أعضاء المجلس. واستغرب بوانو الاقتصار على إيقاف دورات الجماعات الترابية، فيما تواصل جميع المؤسسات الأخرى عملها. وأشار بوانو إلى أن تعامل المغرب لأول مرة مع حالة الطوارئ الصحية غير المنصوص عليها في الدستور، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الحصار وحالة الاستثناء، تسبب في بعض الارتباك في البداية، إلا أن هذا الارتباك يجب أن يعالج من خلال تعديل عدد من القوانين كي تتلاءم مع الظروف والأوضاع الاستثنائية، بما في ذلك القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والنظام الداخلي لمجلس النواب.

من جهته، يرى محمد حجيرة، نائب برلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة ورئيس جماعة قروية بإقليم تاونات، أن "وزارة الداخلية اتخذت قرارها بناء على المعطيات المتوفرة لديها حول الحالة الوبائية ووضعية الجماعات الترابية، معتبرا أنه من غير الممكن عقد الدورات عن بعد بالنسبة للجماعات القروية، كما أن تنقل عدد من المستشارين من منطقة إلى أخرى من أجل حضور دورات مجالس الجماعات كان سيطرح مشكلا".

ولا يخفي حجيرة وجود إشكال قانوني بخصوص دورية وزارة الداخلية، لكنه يعتبر أن هذا الأمر متروك لفقهاء القانون وأساتذة القانون الدستوري.

وأضاف "كنا سنشهد تمرينا ديمقراطيا وقانونيا، لو أن بعض رؤساء الجماعات طعنوا في قرار وزارة الداخلية، لكن هذا لم يتم".

ويربط حجيرة اكتفاء بعض رؤساء الجماعات بانتقاد قرار وزارة الداخلية دون التوجه

كان يفترض أن تجتمع مجالس الجماعات عند بعد، كما فعل مجلس الحكومة، حسب متابعين للشأن العام المحلي.

للقضاء بالثقافة السائدة في صفوفهم، إذ أنهم يعتبرون أن وزارة الداخلية لا تزال وصية عليهم، ولم ننتقل لمبدأ التدبير الحر بعد.
من جانبه، أشار عزيز إيدامين، الباحث في العلوم السياسية، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن النظام القانوني المغرب يرتكز على نظرية هانس كلسن المتعارف عليها عالميا، والتي مفادها أن الدساتير تسمو على جميع القوانين، وأن القوانين التنظيمية تأتي في المرتبة الثانية، ثم القوانين العادية والمراسيم التطبيقية. ويؤكد إيدامين أن القوانين التنظيمية جزء من الكتلة الدستورية التي لا يمكن سن أي قانون يتعارض معها، معتبرا أن مذكرة وزارة الداخلية تخالف الدستور، لأن هذا الأخير هو الذي أحال على تنظيم عمل الجماعات من خلال قانون تنظيمي.
ويشدد ايدامين على أن القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات نص على وجوب عقد المجالس الجماعية لدوراتها العادية ثلاث مرات في السنة، وحدد توقيتها وجوبا.
وأكد المتحدث أن المرسوم بقانون لا يصل إطلاقا إلى درجة القانون التنظيمي الذي يسمو على القوانين العادية، مما يجعل مذكرة وزير الداخلية مخالفة للدستور والقانون التنظيمي.
واعتبر إيدامين أن "وزارة الداخلية كان بإمكانها إعداد مشروع قانون تنظيمي جديد للجماعات من أجل ملاءمة القانون التنظيمي الحالي مع وضعية حالة الطوارئ الصحية، لكن يبدو أن مسطرته المعقدة، سواء من حيث المصادقة عليه داخل المجلس الوزاري، أو عرضه وجوبا على المحكمة الدستورية، دفع وزارة الداخلية إلى عدم سلك هذا الطريق، إلا أن ذلك لا يبرر، بأي حال من الأحوال، تعطيل قانون تنظيمي استنادا إلى قانون عادي".

منطق "الوصاية"

في هذا الصدد، يؤكد حفيظ اليونسي، أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات، أن طبيعة التنظيم الإداري في المغرب هي لامركزية إدارية وليست سياسية وهو ما يعني بالضرورة حضور سلطة رقابة الدولة من خلال السلطة الحكومية وهي رقابة متعددة موضوعاتياوزمنيا.
لكن السؤال المطروح، بحسبه، ينصب على مستوى كيفية ممارسة هذه الرقابة. ويرى المتحدث أنه "منذ 2016 إلى اليوم، تعاملت مصالح وزارة الداخلية بمنطق الوصاية وليس الرقابة"، مضيفا أن "هذه الدورية هي فقط ما طفا على السطح وإلا فإن المتتبع للجماعات الترابية يدرك أن منطق الوصاية هو الأساس".
ويعتبر اليونسي أنه، من الناحية القانونية، هذه الدورية التي وقعها المدير العام للجماعات الترابية فيها عوار جوهري،

كان يفترض أن تجتمع مجالس الجماعات عند بعد، كما فعل مجلس الحكومة، حسب متابعين للشأن العام المحلي.

لمسها بمبدأ دستوري هو مبدأ التراتبية.
وأضاف "صحيح أن الدورية استندت على منطوق المادة الثالثة من مرسوم بقانون المتعلق بالطوارئ الصحية التي يفهم من صيغتها 'على الرغم من كل التشريعات والنصوص الجاري بها العمل...'، لكن عبارة 'بالرغم' وجب أن تحترم منطق القانون القائم على التراتبية أو الهرمية مادام أن القوانين التنظيمية المنظمة للجماعات الترابية جزء لا يتجزأ من الكتلة الدستورية فلا يمكن للقانون الأدنى أن يحد من نفاذ القانون الأعلى ولا يقيد متاحا. خصوصا وأن المادة 33 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات التراتبية تتحدث عن وجوب الانعقاد.
وتابع "كما أنه، من الناحية القانونية، أساس شرعية هذه الجماعات الترابية هو الاختيار القائم على الانتخاب وأيضا مبدأ التداول الذي من خلاله تكتسب القرارات مشروعية وشرعية، خصوصا ما تعلق بمساهمة الجماعات في الحساب الخصوصي الخاص بصندوق تدبير آثار 'كورونا' وأيضا الصفقات التي هي كلها الآن صفقات تفاوضية دون إشهار ودون منافسة"، مضيفا أن مرسوم الصفقات يسمح بذلك لكن لا يمكن إعدام حق المنتخب في ممارسة حقه الرقابي والتداولي في ما يتعلق بصرف المال العام.
ويخلص اليونسي، على هذا المستوى، إلى أن "هذه الدورية بكل وضوح يشوبها عوار جوهري فيه مساس بقاعدة دستورية ويحد من مبدأ الاختيار الذي هو تعبير عن سيادة الأمة". وبخصوص الإمكانيات المتاحة أمام رؤساء الجماعات الترابية، اعتبر اليونسي أن هناك مستوى تدبيري وهو المتعلق بعقد هذه الدورات عن بعد، كما هو حال المجلس الحكومي والاقتصار على الحضور الفعلي على ممثل أو ممثلين عن كل حزب من الأغلبية والمعارضة وضمان مشاركة المجلس عن بعد بالوسائل الرقمية لتحقيق مبدأ التداول مع بث الدورة في موقع الجماعة الترابية المعنية لتحقيق مبدأ العمومية. مع حضور ممثل السلطة المراقبة الإدارية فعليا في الدورة.
أما قانونيا، بحسب اليونسي، "فليس هناك مانع من أن يعد مكتب المجلس جدولا لأعمال الدورة يرسله إلى العامل قبل انعقاد الدورة بـ20 يوما وللعامل حق الاعتراض على الانعقاد. وفي حالة تشبث المكتب بالانعقاد، فالعامل يلجأ إلى القضاء الإداري الاستعجالي لاستصدار حكم بمنع البت في نقاط جدول الأعمال وسنكون أمام تمرين ديمقراطي حقيقي وإدماج للقضاء الإداري في دينامية اجتهادية مؤسِّسة".
لكن أستاذ القانون العام يستبعد هذا السيناريو بالقول: "لا أعتقد أن المجالس ستلجأ إلى هذا الطريق لأن طبيعة العلاقة بينها وبين سلطة المراقبة الإدارية غير متكافئة من حيث الواقع". ■

العلوي الإسماعيلي:

هكذا نواكب "كورونا" بترجمة المقالات العلمية

يسلط الطبيب عدنان العلوي الإسماعيلي، رئيس تحرير المجلة الصحية المغربية، في هذا الحوار، الضوء على جهود عدد من الأساتذة والأطباء في ترجمة المقالات والدراسات العلمية إلى اللغة العربية التي تنشر في كبريات المجلات الدولية ووضعها رهن إشارة مهنيي قطاع الصحة من أجل متابعة آخر ما ينشر حول فيروس "كورونا" المستجد.

الشرقي لحرش

كيف جاءت فكرة ترجمة الدراسات العلمية بخصوص فيروس "كورونا" المستجد؟

ـفكرة الترجمة ليست جديدة، لأن الهدف العام للجمعية المغربية للتواصل الصحي هو تعريب العلوم الطبية والصحية بصفة عامة، وعليه فإن ترجمة هذه الدراسات هو فقط نشاط من بين الأنشطة التي تقوم بها الجمعية المغربية للتواصل الصحي. وبما أن العالم الآن مشغول بجائحة فيروس "كورونا" المستجد، فقد اخترنا أن نواكب هذا الموضوع من خلال ترجمة آخر المقالات العلمية ذات العلاقة بفيروس "كورونا" المستجد التي تنشر في كبريات المجلات العلمية.

من يشرف على هذا العمل؟

هناك فريق متكامل يضم أكثر من عشرين أستاذا في كليات الطب والصيدلة وعددا من الأطباء المقيمين، الذين لهم تجربة في ترجمة المقالات العلمية، لأن ترجمة مقال

رئيس تحرير المجلة الصحية المغربية عدنان العلوي الإسماعيلي.

علمي ليس سهلا بل يتطلب عمل فريق متكامل.

ما هي معايير اختيار المقالات العلمية من أجل ترجمتها؟

الذي يشرف على هذه العملية هو فريق من الأساتذة يعملون بشكل يومي ويختارون المقالات وفق شروط معينة، لأن البحوث والدراسات حول "كوفيد-19" عديدة ومتنوعة، لكن يتم انتقاء الأهم منها، شريطة أن يكون قد نشر حديثا، فلا يمكن مثلا أن نقوم بترجمة مقال مرت أشهر على نشره، فالمعيار الذي وضعناه هو أن لا يكون قد مر على المقال أكثر من عشرة أيام، وأن يكون محتواه صالح لجميع فئات الأطباء والطلبة؛ أي أن لا يكون مقالا متخصصا في نقطة دقيقة جدا. بعد اختيار المقال العلمي من طرف الأساتذة يتم إرساله للجنة الترجمة التي تضم بعض الأطباء الشباب المتخرجين حديثا، منهم أطباء عامون وأطباء مقيمون في طور التخصص، سبق لهم أن قدموا أطروحاتهم باللغة العربية، ثم هناك فريق آخر يسهر على التدقيق اللغوي للترجمة كي تكون سليمة وخالية من الأسلوب الركيك ، قبل أن يتم نشره.

ما هي الفئة المستهدفة من هذا العمل؟

بصفة عامة نستهدف مهنيي الصحة، سواء كانوا أطباء أو طلبة أو متخصصين.

يلاحظ أنكم تترجمون جميع المقالات من اللغة الإنجليزية. كيف هي وضعية الانجليزية في كليات الطب والصيدلة بالمغرب؟

في الحقيقة، لا نترجم المقالات والدراسات كاملة، فهذا يتطلب وقتا أكثر. ما نقوم به هو ترجمة الملخصات ليسهل الفهم على من أراد الرجوع لقراءة المقالات العلمية والدراسات الأصلية. وبخصوص الانجليزية، فجميع البحوث الآن بالانجليزية، وإذا أردت أن يقرأ لك العالم

«

مقالا فيجب أن تنشره بالانجليزية، أما الفرنسية فلم يعد لها مكان. في المغرب مازلنا "مفرنسين"، ومازالت الإنجليزية مرتبطة بالمجهود الشخصي الذي يبذله كل طالب أو طبيب من أجل متابعة المستجدات.

عدد من الدراسات حول "كوفيد-19" تبدو متناقضة مع بعضها البعض. لماذا في نظرك؟

هذا الأمر يعزى إلى ظروف اشتغال الباحثين والبيئة التي يشتغلون فيها، لذلك من الطبيعي أن توجد بعض الاختلافات.

ما مدى إمكانية تدريس الطب بالعربية في المغرب مستقبلا؟

من خلال تجربتي الشخصية، ومن خلال تجربة الجمعية المغربية للتواصل الصحي، أعتقد أن تدريس الطب بالعربية ممكن لأن جميع دول العالم المتقدمة تدرس العلوم بلغاتهاالوطنية.

إذن، تدريس الطب باللغة العربية ممكن، خاصة أن المصطلحات العلمية في المقررات لا تتجاوز 3 في المائة، وما تبقى كلام عادي، ولكن الأمر يحتاج إلى قرار سياسي شجاع.

"البحوث والدراسات حول 'كوفيد-19' عديدة ومتنوعة، لكن يتم انتقاء الأهم منها، شريطة أن يكون قد نشر حديثا".

لكن معظم الطلبة قد لا يتقنون العربية؟

نحن لا نتحدث عن لغة الشعر والأدب. الأسلوب العلمي هو أسلوب بسيط في معظمه، كما أن 75 في المائة من المقررات تمت ترجمتها من طرف أساتذة وطلبة الطب، الذين أنجزوا أطروحات باللغة العربية. إن الطالب المغربي يصطدم بواقع غير طبيعي، فهو يدرس باللغة الفرنسية البعيدة عن لغته الوطنية، ثم يجد نفسه أمام مقالات وبحوث علمية بالإنجليزية، لذلك أرى أنه من الأفضل التدريس بالعربية وإتقان الإنجليزية الطبية.

من خلال تجربتي مع عدد من الطلبة وجدت بأن الذين يراجعون بعض الدروس مترجمة إلى العربية يكونون أكثر استيعابا وفي وقت وجيز، لكن لا بد من التدرج في التدريس بالعربية والتعود على ذلك.

وعليه، أرى أنه من المهم تدريس المواد باللغة العربية حتى يتمكن منها الطلبة، ثم إتقان الانجليزية من أجل الانفتاح ومواكبة المستجدات.■

تجربة ترجمة المقالات العلمية حول "كورونا" تواكب المحاربة الميدانية للجائحة.

TELQUEL عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/